

دور التقارير المتكاملة في تخفيض عدم تماثل المعلومات

بحث نظري تحليلي عن القطاع المصرفي

أ.د. لقمان محمد أيوب الدباغ

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

Lukman_mohamad@uomosul.edu.iq

م. رافي نزار جميل

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

rafinazar@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.1.16>

تأريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٥/٦

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٤/١٥

المستخلص

هدف البحث بمنهجه الوصفي إلى بيان دور التقارير المتكاملة في مسألة تخفيض عدم تماثل المعلومات في القطاع المصرفي بشكل عام، إذ تم التطرق إلى التعريف بالتقارير المتكاملة وبيان دورها في الحد من عدم تماثل المعلومات، وبناءً عليه قسمت محاور البحث إلى محورين تناول الأول مفهوم وأهمية التقارير المتكاملة في القطاع المصرفي، والمحور الثاني تناول دور التقارير المتكاملة في الحد من عدم تماثل المعلومات، توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات، منها أن هناك دوراً للتقارير المتكاملة في الحد من عدم تماثل المعلومات للمصارف بشكل عام، كما خرج البحث بعدة مقترحات منها، ينبغي على المصارف بكوادره العاملة وخاصة من المحاسبين إدراك أهمية التقارير المتكاملة في عمل المصرف كتوجه حديث للمصارف العالمية في عصر اقتصاد السوق وإدخال تعديلات ضرورية على النظم والقوانين والتشريعات لالزام المصارف بتبني إطار التقارير المتكاملة التي يعد أحد أجزائها هو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير الاستدامة الدولية، وإن ذلك يسهم في الحد من الاختلاف والتنوع في إعداد التقارير والمساهمة في تحقيق القابلية للمقارنة بين المصارف عالمياً.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المصرفية، التقارير المتكاملة، عدم تماثل المعلومات.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٣) العدد (١) ٢٠٢٢

الصفحات: ٢٨٣-٣٠٣

(٢٨٣)

The role of integrated reports in reducing information asymmetry **Analytical theoretical research on the banking sector**

Abstract

The study, with its descriptive approach, aimed to demonstrate the impact of integrated reports on the issue of information asymmetry in the banking sector in general, as the definition of integrated reports and its role in reducing information asymmetry were addressed, and accordingly, the axes of the study were divided into two axes, first one, The concept and importance of integrated reports in the banking sector, second one , dealt with the role of integrated reports in reducing information asymmetry. The study reached many conclusions, that there is a positive effect of integrated reports on reducing information asymmetry for banks in general, as the study recommended several Proposals, including, banks with their working cadres, especially accountants, should realize the importance of integrated reports in the bank's work as a modern trend For global banks in the era of market economy and making necessary amendments to systems, laws and legislation to compel banks to adopt the integrated reporting framework, one of its parts is the adoption of international financial reporting standards and international sustainability standards, and that this contributes to reducing the difference and diversity in preparing reports and contributing In achieving comparability between banks globally.

Key words: banking industry, integrated reports, information asymmetry.

المقدمة:

تُسهم أغلب المصارف عن طريق أنشطتها وعلاقاتها في إحداث تأثيرات إيجابية لتحقيق أهداف عديدة ومنها توفير معلومات معبرة عن مركزها المالي ونتائج أعمالها بحيث خلق حالة تقليل من عدم تماثل المعلومات (information asymmetry)، وهذا جزء منه يوفره نظام المعلومات المحاسبية، إلا أن في عصرنا الحالي بدأ الاتجاه من قبل العديد من المنظمات (وحدات اقتصادية) نحو أهداف إضافية أخرى منها التنمية المستدامة بكافة صورها (اقتصادية، اجتماعية، بيئية)، وللمصارف بأنواعها كأحد هذه المنظمات الحيوية دوراً رئيسياً في تحقيق هذا الهدف من خلال مساهمتها الفعالة في الأنشطة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تكون هذه المساهمة ضمن الإطار الذي يتماشى والاتجاهات الدولية الحديثة وقد تعلق الأمر بالنظام المحاسبي المصرفي وما يشمله من (خصائص، أهداف، تطبيقات القياس والافصاح، تنظيم مهنة ... الخ)، فمن الضروري أن يتكيف أو يوائم ذلك التطور أي توسيع قاعدة التقارير الخاصة بالقطاع المصرفي، وإن التقارير المتكاملة (integrated reports) ومن خلال هذه العملية تحدد المنظمة آثارها الهامة على الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع، بما يسمح بتوازن المعلومات عالمياً أي تحقيق تماثل للمعلومات قدر الإمكان. ومن الجدير بالذكر أن التقارير المتكاملة جاءت بتطور التركيز على تقارير الاستدامة، إذ الأخيرة تعد جزء من الأول (التقارير المتكاملة).

منهجية البحث ودراسات سابقة:

١. مشكلة البحث:

هناك العديد من الاتجاهات الحديثة في المصارف لتبيني مدخل التقارير المتكاملة في الإبلاغ عن نتائج أعمالها المالية وغير المالية في تقرير موحد يشمل كلا الجانبين الأول يعتمد على معايير الإبلاغ المحاسبية الدولية (IFRS) والثاني يعتمد على معايير الاستدامة مثل معايير (GRI, SASB)، فضلاً عن المعلومات الأخرى مثل الحوكمة وغيرها، وإن الإبلاغ في هذا ظل مدخل التقرير المتكامل له تأثير على حالة عدم تماثل المعلومات للمنظمات ومنها المصارف. ومن خلال مراجعة البحوث في الأدب المحاسبي بهذا الشأن، وجد الباحثان اهتمام بالغ من أطراف متعددة حول موضوع التقارير المتكاملة في المصارف، وعلى هذا الأساس تتركز مشكلة البحث في الآتي السؤال: هل للتقارير المتكاملة دور في تخفيض عدم تماثل المعلومات في القطاع المصرفي؟

٢. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الأثر الذي يتركه تطبيق التقارير المتكاملة في المصارف وما تحتويه من افصاحات، وإبراز دورها في حالة عدم تماثل المعلومات وعلى تحقيق العالمية بما يساعد على إجراء التحليل الدولي المقارن، وينبثق عن الهدف الرئيسي هذا مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

- أ. توضيح مفهوم التقارير المتكاملة ومكوناته في المصارف.
- ب. بيان دور التقارير المتكاملة على حالة عدم تماثل المعلومات للمصارف.

٣. أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من النقاط الآتية:

أ. للتقارير المتكاملة أهمية كبيرة للإفصاح في المصارف لمتخذي القرارات وعلى تعزيز العالمية للمصارف.

ب. باعتبار المحاسبة علم اجتماعي تتفاعل مع البيئة المحيطة بها، فإن معايير الاستدامة ومعايير الإبلاغ المالي وغيرها من معايير تعد من الأجزاء الرئيسة للتقارير المتكاملة التي تطبق أيضاً في القطاع المصرفي بحيث تساعد على ديمومة حياة المصرف بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها في ظل التوجهات الحديثة في الإبلاغ.

٤. فرضية البحث:

كمحاولة للإجابة على سؤال البحث، قام الباحثان بصياغة الفرضية التالية التي سيتم اختبارها في هذا البحث: هناك دور للتقارير المتكاملة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في القطاع المصرفي.

٥. منهج البحث:

يسعى البحث لتحقيق أهدافه والرد على تساؤلاته عن طريق اتباع المنهج الاستقرائي لأهم الدراسات التي تناولت موضوع التقارير المتكاملة في القطاع المصرفي وما يحتويه من أجزاء منها: الجزء المستدام والجزء المالي منه. والذين يعدون من الأجزاء الرئيسة من التقارير المتكاملة.

٦. متغيرات البحث:

ينقسم البحث إلى متغيرين الأول: مستقل والذي يتمثل بالتقارير المتكاملة وما تحتويه من عناصر رئيسة منها: (تقارير الاستدامة، تقارير مالية)، والثاني: تابع الذي يتمثل بمسألة عدم تماثل المعلومات.

٧. الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع التقارير المتكاملة وأهميتها في عدة مجالات تعمل من خلالها الوحدات الاقتصادية، ومن هذه الدراسات دراسة (السطاني، ٢٠١٩) إذ تم تسليط الضوء حول الأسباب التي أدت إلى تبني إعداد الإبلاغ المتكامل وهو تلبية الرغبات المختلفة لأصحاب المصلحة المتعددين، ومنهم المستثمرين الذين لهم دور جوهري في حصول الوحدات الاقتصادية على التمويل الذي يساعدها على توسيع أعمالها وبالتالي أرباحها، وهذا يعني تحقيقها لقيمة مستدامة بمرور الوقت، وإن الإبلاغ المتكامل عن الأحداث الاقتصادية يوفر للمستثمرين معلومات متكاملة يمكنهم من الاعتماد عليها لتوجيه استثماراتهم بشكل كفء في الوحدات الاقتصادية المستمرة بعملها بشكل مستدام ولها القدرة على خلق القيمة بمرور الوقت مع معرفتهم بتوجهاتها المستقبلية والمخاطر والفرص التي تتوقع أن تواجهها، وبينت هذه الدراسة على أن تكامل المعلومات المحاسبية بالاتجاهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية يحقق غايات الاستثمار وحاجة القرارات الاستثمارية لها، لأن موضوع التكامل يخفف من مخاطر الاستثمار لأنها متضمنة بالتوجهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للوحدة، ولهذا ينظر المستثمرين بصورة متزايدة إلى المعلومات غير المالية، فضلاً عن المعلومات المالية ليتواصلوا مع الوحدات الاقتصادية من خلال عدة قنوات للاتصال مثل الانترنت ووسائل الاعلام والبرامج الاجتماعية، إذ أوصت الدراسة بضرورة وجود تدخل حكومي (٢٨٦)

ينظم عملية الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات، مع توضيح المزايا التي يمكن أن تعود على الشركات من هذا الإفصاح وتنمية الوعي لدى الأطراف المستفيدة بأهمية الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة، كما أكد (إبراهيم، ٢٠١٩) على أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وفي سبيل ذلك استعرض ثلاثة مقاييس للدلالة على الإفصاح المحاسبي لتقارير الأعمال المتكاملة تمثلت في الإفصاح عن الحوكمة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وأثرها على مؤشرات الأداء المالي – والتشغيلي لمشاركات، وقد أكد (Mrigakshi Das, 2015) أن التقارير المتكاملة تقدم للقراء فهماً سريعاً وشاملاً للمؤسسة ويلعب التقرير السنوي دوراً رئيسياً كوسيلة لتعزيز المساءلة، وتكون أيضاً قناة مهمة للتواصل بين المنظمات والعديد من أصحاب المصلحة وبشكل متزايد نلاحظ الآن يتم التشكيك في قيمة وأهمية المعلومات المقدمة في التقرير السنوي التقليدي، إذ يقول البروفيسور (Miravin Kingh) وهو رئيس لمبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) "لقد تغيرت هوية الشركات وبالتالي يجب أن تتغير التقارير" وإن التقارير المتكاملة (Integrated Reporting) هي تطور للتقارير المالية" لكن أن هذا لا يعني نهاية التقارير المالية كما نعرفها. ومع ذلك، لا يعني إعداد التقارير المتكاملة استبدال التقارير المالية؛ بل يعكس تطور التقارير ودور الشركة في المجتمع ككل.

المحور الأول: التقارير المتكاملة في المصارف:

١-١ مفهوم التقارير المتكاملة:

بدأت فكرة التقارير المتكاملة في عام ٢٠٠٩ عندما ناشدت الأمم المتحدة كل من الاتحاد الدولي للمحاسبة IFAC ومؤسسة المبادرة العالمية للتقارير GRI-G4 لتشكيل لجنة للإشراف على وتطوير إطار عالمي للتقارير المتكاملة، ففي عام ٢٠١٣ تم طرح إطار التقارير المتكاملة، إذ خلصت اللجنة إلى أن التقارير المتكاملة تعمل على تحسين طريقة تفكير وتخطيط الشركات كما أنها توثق ملخص عن الشركة ضمن التقرير، ويهدف الإطار الذي تم وضعه إلى الآتي: (عبدة، ٢٠١٨: ١٠-١١)

١. تحسين جودة المعلومات المتوفرة إلى مقدمي رأس المال للمساعدة في كفاءة وإنتاجية رأس المال (بمعنى عوائد أفضل على الاستثمار).
٢. تعزيز منهج أكثر تماسكاً وفعالية وذلك من اعتماد معايير وإيصال صورة كاملة عن كافة العوامل الرئيسية التي تؤثر في المؤسسة لخلق قيمة على مر الزمان.
٣. تعزيز المساءلة والإشراف على قاعدة واسعة من المواضيع وخاصة المواضيع المتعلقة بـ(المالية، التصنيع، الفكر، الموارد البشرية، العلاقات مع المجتمع والبيئة)، فضلاً عن فهم تعزيز الترابط بين هذه المواضيع.
٤. دعم التفكير المتكامل وصنع القرار والإجراءات التي تركز على خلق القيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل.

ويمثل التقرير المتكامل إحدى الأدوات المنبثقة من قواعد الحوكمة وبالأخص تعزيز وتحسين الأداء المؤسسي، وذلك لما يمثله من قاعدة بيانات محدثة حول الإطار العام للشركة في الماضي والحاضر والمستقبل وتساعد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في اتخاذ قرارات سليمة

لتحقيق أهداف الشركة، ومن ثم خلق القيمة المؤسسية. بمعنى آخر، يتم إعداد هذا التقرير برؤية أكثر عمقاً تتمثل في ربط المعلومات ذات الصلة مع بعضها البعض بحيث تشكل صورة أكبر ومتكاملة عن قيمة كيان الأعمال وما لديه من موارد وعلاقات وكيفية تفاعله مع المجتمع الذي يعمل فيه. والجدير بالذكر أن التقرير المتكامل يمثل أحد أدوات الرقابة الداخلية في الشركات. ونظراً لأهمية التقارير المتكاملة، فقد تم إنشاء المجلس الدولي للتقارير المتكاملة عام ٢٠١٣ لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC)، وهو عبارة عن ائتلاف عالمي يضم جهات رقابية ومستثمرين وشركات وجهات وضع المعايير والمؤسسات العاملة في مهنة المحاسبة ومنظمات غير حكومية. ويهدف هذا المجلس إلى وضع إطار متعارف عليه دولياً لعملية ينتج عنها في نهاية المطاف رسائل من كيان الأعمال بشأن خلق القيمة المؤسسية. ويضع هذا الإطار المبادئ والمفاهيم التي تنظم المحتوى العام للتقرير المتكامل.

وقد أكدت دراسة (IIRC, 2014:13) على أن التقرير المتكامل يمثل عملية اتصال من قبل الشركة بشكل أكثر وضوحاً وتكاملاً حول مدى قدرة الشركة على خلق القيمة بمرور الوقت، كما يُعرف بأنه تقرير حول استراتيجية الشركة، الحوكمة، الأداء والتوقعات مما يؤدي إلى خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل. وفي ذات الشأن فقد اوضحت دراسة (Harvard Business School, 2014) إن التقارير المتكاملة تقوم على تجميع التقارير الفردية التي تصدرها الشركات بشكل مستقل (التقارير المالية، تقرير الحوكمة، تقرير المسؤولية الاجتماعية، تقرير الأداء البيئي) في إطار واحد يعرف باسم تقرير الأعمال المتكامل. وعرفته اللجنة الدولية لإعداد تقارير الأعمال المتكاملة IIRC بالمملكة المتحدة بأنه تقرير يجمع المعلومات الجوهرية عن استراتيجية الشركة والحوكمة والأداء والأفق بحيث يعكس السياق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تعمل في نطاقه الشركات (إبراهيم، ٢٠١٩: ١٣-١٤).

وأكدت دراسة (Robert, 2016:4) إلى أن التقارير المالية التقليدية لا توفر ما يفي من المعلومات غير المالية وبخاصة المعلومات المتعلقة بمسببات خلق القيمة التي تعد عامل أساسي في تقييم أداء الشركة والتنبؤ به على المدى الطويل، بينما توفر تقارير الأعمال المتكاملة معلومات شاملة ومترابطة بخصوص مؤشرات الأداء وعلاقتها باستراتيجية الشركة والتطلعات المستقبلية، فضلاً عن توفير معلومات عن البيئة الخارجية المحيطة وماتشتمل عليها من مخاطر وفرص بالنسبة للمنشأة.

من خلال ماتقدم من تعاريف للتقارير المتكاملة، يرى الباحثان إن التقرير المتكامل (Integrated Report) هو ذلك التقرير الذي يوفر تكامل بين أربع أنواع رئيسة من المعلومات (ابلاغ مالي، ابلاغ مستدام، تقرير الحوكمة، تقرير الإدارة)، ف فيما يخص بالجزء الخاص بالابلاغ المالي بالمقصود به هو (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة الدخل الشامل)، وهذا الجزء يكون ملزم ويكون حسب المعايير المحاسبية المطبقة في ذلك البلد، والجزء الثاني يختص بالابلاغ المستدام بكل مجالاتها إن وجدت مجتمعة (اقتصادية، بيئية، اجتماعية، حوكمة، تقنية) ضمن معايير عالمية مثل معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI-G4) ومعايير محاسبة الاستدامة SASB، وعلى الأغلب يكون هذا الجزء اختياري أي طوعي، ويتم جمع الجزء الأول والثاني مع تقرير الحوكمة وتقرير الإدارة ليكون التقرير المتكامل لأي وحدة اقتصادية مع ملاحظة خصوصية القطاع التي تنتمي له تلك الوحدة.

٢-١ الاختلافات بين التقارير المالية وتقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة:

تناول أحد الباحثين (Fasan,2013) عقد مقارنة بين التقارير المالية بشكلها التقليدي وبين تقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة، إذ أظهرت المقارنة العديد من أوجه الاختلاف التي تمثل في النقاط الآتية: (الشرقاوي، ٢٠١٨: ٦-٥)

١. تهدف التقارير المالية التقليدية إلى تقديم المعلومة للمستثمرين والمساهمين، بينما في تقارير الاستدامة تتعداها إلى العديد من أصحاب المصلحة بما فيهم المساهمين والمستثمرين وغيرهم، وتتميز عنهما التقارير المتكاملة بأنها تتعدى ذلك إلى مقدمي رأس المال.
٢. تقدم كل من التقارير المتكاملة وتقارير الاستدامة طوعاً ما عدا بعض الدول مثل جنوب أفريقيا التي ألزمت الشركات بإصدار التقرير المتكاملة، وعلى عكس التقارير المالية الملزم تقديمها في كل الدول مما جعلها تحظى بعوامل الثقة والمقارنة أعلى بكثير من تقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة، إلا أن إطارها يتعدى البيانات المالية في التقرير التقليدية إلى إطار أوسع من ذلك.
٣. يتم تنظيم التقارير المالية بواسطة العديد من القوانين المحلية والدولية مثل (IFRS,IAS, GAAP)، بينما يتم تنظيم تقارير الاستدامة حديثاً عن طريق عدة منظمات أبرزها المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI-G4، ويتم تنظيم التقارير المتكاملة وفي سنة ٢٠١٣ ومن خلال إطار المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC)، فضلاً عن ذلك يوجد مجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB) الأمريكي، وهذا المجلس قطاعي أي يحتوي على عدة معايير محاسبية للاستدامة للعديد من القطاعات ومنها المصارف التجارية، إذ أن الفرق الرئيسي بين هذه المنظمات هو أن GRI-G4 انشئت لجعل الشركات مسؤولة أمام جميع أصحاب المصالح فيها الذي يضمن تمثيل وجهات نظر جميع قطاعات المجتمع وليس رجال الأعمال فقط والمستثمرين، وعلى الجانب الآخر نجد أن SASB & IIRC على النقيض من ذلك، إذ يعمل IIRC على التركيز على جمع التقارير المالية وتقارير الاستدامة في تقرير واحد بدلاً من وجود تقارير استدامة منفصلة عن التقارير المالية سابقة الذكر، كما يهدف SASB إلى تحقيق أهداف محدودة للغاية، التي تركز فقط على تحسين الإفصاحات المادية في التقرير السنوي للمؤسسات في قطاعات محددة ويصف SASB نفسه بأنه "يعمل في مجال إنشاء ونشر معايير المحاسبة للاستدامة للاستخدام من قبل الشركات المدرجة في البورصة للافصاح المستدام لصالح المستثمرين والجمهور فهما يركزان على المستثمرين بالدرجة الأساس، وفي عام ٢٠١٣ صدرت النسخة الرابعة أو الجيل الرابع من معايير GRI-G4 من المبادرة التوجيهية للابلاغ، إذ تتطلب من الشركات النظر خارج حدود التنظيم القانوني لها والآثار الخارجية لها مثل سلسلة التوريد.

٣-١ المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير المتكاملة:

- تدعم المبادئ التوجيهية التالية عملية إعداد تقرير متكامل يقدم معلومات عن محتوى التقرير وكيف يتم تقديم المعلومات: (Adams,2015:12)
١. التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي: يجب أن يوفر التقرير المتكامل نظرة ثاقبة لاستراتيجية المنظمة، ومدى ارتباطها بقدرة المنظمة على خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، واستخدامها وتأثيراتها موارد.
 ٢. القدرة المعلوماتية: يجب أن يظهر التقرير المتكامل صورة شاملة عن المؤسسة والترابط والتبعيات بين العوامل التي تؤثر على قدرة المؤسسة على خلق قيمة بمرور الوقت.

٣. العلاقات مع أصحاب المصلحة: يجب أن يوفر التقرير المتكامل نظرة ثاقبة لطبيعة وجودة علاقات المؤسسة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك كيف وإلى أي مدى تفهم المنظمة، وتضع في الاعتبار وتستجيب لاحتياجاتهم ومصالحهم المشروعة؟.
٤. الأهمية النسبية: يجب أن يكشف التقرير المتكامل عن معلومات حول الأمور التي تؤثر بشكل جوهري على قدرة المنظمة على خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
٥. الإيجاز: يجب أن يكون التقرير المتكامل موجزاً.
٦. الموثوقية والاكتمال: يجب أن يتضمن التقرير المتكامل جميع الأمور الجوهرية، الإيجابية والسلبية، بطريقة متوازنة وبدون أخطاء جوهرية.
٧. الاتساق والقابلية للمقارنة: يجب تقديم المعلومات الواردة في التقرير المتكامل: (أ) على أساس متسق مع مرور الوقت (ب) بطريقة تمكن من المقارنة مع المنظمات الأخرى إلى الحد الذي يعد جوهرياً لقدرة المنظمة نفسها على خلق قيمة بمرور الوقت.

٤-١ عناصر المحتوى للتقارير المتكاملة:

- يتضمن التقرير المتكامل ثمانية عناصر محتوى مرتبطة بشكل أساسي ببعضها البعض وليست متعارضة: (IIRC,2013:6)
١. نظرة عامة على المؤسسة والبيئة الخارجية: ما هو نشاط المنظمة وما هي الظروف التي تعمل في ظلها؟
 ٢. الحوكمة: كيف يدعم هيكل حوكمة المنظمة قدرتها على خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل؟
 ٣. نموذج العمل: ما هو نموذج عمل المنظمة؟ أي كيفية تحويل مدخلات المؤسسة (مواردها) إلى مخرجات من المنتجات أو الخدمات بالطريقة التي تحقق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
 ٤. المخاطر والفرص: ما هي المخاطر والفرص المحددة التي تؤثر على قدرة المنظمة على الإبداع القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل ، وكيف تتعامل المنظمة معهم؟
 ٥. الاستراتيجية وتخصيص الموارد: إلى أين تريد المنظمة أن تصل وكيف تنوي الوصول إلى هناك؟
 ٦. الأداء: إلى أي مدى حققت المنظمة أهدافها الإستراتيجية للفترة وما هي نتائجها من حيث التأثيرات على رؤوس الأموال المتعددة؟
 ٧. النظرة المستقبلية: ما هي التحديات والشكوك التي من المحتمل أن تواجهها المنظمة في متابعة استراتيجيتها، وما هي الآثار المحتملة على نموذج أعمالها وأدائها المستقبلي؟
 ٨. أساس العرض والتقديم: كيف تحدد المنظمة الأمور التي يجب تضمينها في التقرير المتكامل وكيف يتم قياس هذه الأمور أو تقييمها.

٥-١ فوائد الإبلاغ المتكامل:

- في مقالة بعنوان "كيف يمكن للتقارير المتكاملة <IR> أن تفيد مؤسستك؟" (Nick Topazio,2019) أكد فيها الكاتب على أنه بالنسبة للعديد من المؤسسات، تركز التقارير التقليدية بشكل كبير على الأداء المالي السابق، لكن هذا لا يجب أن يكون هو مسالة محدودة، إذ يمكن للمؤسسات والإدارات المالية لها اكتساب ميزة تنافسية من خلال عدم إجبار نفسها على الإبلاغ فقط (٢٩٠)

عما تملّيه معايير إعداد التقارير المالية الخاصة بها IFRS على سبيل المثال. ومع ذلك، فإن التقارير المالية التقليدية تفشل في الاعتراف الكامل بقيمة الأصول غير الملموسة، التي تعد مكوناً حيوياً لخلق القيمة على المدى الطويل. من الأهمية بمكان أن تركز الشركات على مجموعة واسعة من الموارد والعلاقات عند اتخاذ القرارات، وهذه التقارير تخدم أغراض متعددة تصب في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال. وللإجابة على السؤال أعلاه، هي إعداد التقارير المتكاملة، التي تأخذ نظرة واسعة النطاق على مصالح أصحاب المصلحة في الشركة وإمكانات خلق القيمة لديها. لا تكون مؤشرات الأداء الخاصة بهذه التقارير هو إنشاء القيمة قصيرة الأجل والتي تكون مالية بطبيعتها، ولكنها يمكن أن تظهر بطرق غير مالية أو غير ملموسة مثل رضا العملاء والسمعة والولاء للعلامة التجارية والوعي بالعلامة التجارية... الخ. لقد تطور إعداد التقارير المتكاملة <IR> للاستجابة للحاجة إلى نموذج جديد لإعداد التقارير يعكس بيئة الأعمال المتغيرة بسرعة، إذ أصبحت الأصول غير المادية وغير المالية بالنسبة للعديد من الشركات والذي يُعد من أهم العوامل المحددة لخلق القيمة على المدى الطويل. مما يؤدي إلى دعوات للتغيير في الطريقة التي تقوم بها الشركات بالإبلاغ عن خبرات خلق القيمة وتوصيلها، وبناءً على ما تقدم يمكن حصر فوائد التقارير المتكاملة بالآتي:

١. خلق قيمة للمنظمة: ينتج عنها فهم أفضل وربط المصادر المتباينة والمحركات ذات القيمة طويلة الأجل للتمكين من صياغة استراتيجية أفضل واتخاذ القرار والتنفيذ من خلال نموذج أعمال الشركة الذي يركز على كيفية توظيف موارد المنظمة أي رؤوس أموالها المتعددة (مدخلات) بأنشطتها (عملياتها التشغيلية) وصولاً إلى تحقيق منتجات وخدمات تحقق قيمة للمنظمة (مخرجات).

٢. بيئة المنظمة: بيان عن كيفية إنشاء القيمة بشكل أكثر فاعلية، داخلياً وخارجياً، بطريقة منهجية تساعد في ذلك المؤسسات على كسب الثقة وتأمين سمعتها من خلال تشجيع على تكوين علاقات أفضل مع المستثمرين والموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣. المساهمة في جعل أسواق رأس مال أكثر كفاءة: تشير أبحاث معهد تشارترد للمحاسبين الإداريين The Chartered Institute of Management Accountants (CIMA) هو هيئة المحاسبة الإدارية الاحترافية العالمية ومقرها المملكة المتحدة تأسس عام ١٩١٩، إذ أكد المعهد في دراساته إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقرير المتكامل وسيولة الأسهم وقيمة الشركة. علاوة على ذلك، تشير الدلائل إلى أن الارتباط بين جودة التقرير المتكامل وقيمة الشركة مدفوع بشكل أساسي بزيادة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. علاوة على ذلك، أكد ١٢ مستثمراً مؤسسياً دولياً، أن عملياتهم الاستثمارية تتطلب معلومات عن نماذج الأعمال والاستراتيجيات والموارد التي تعتمد عليها وإنهم يؤكدون اعتقادهم بأن إعداد التقارير بشكل أفضل عن الموارد الرئيسية للأعمال التي يمكن أن تقدمها التقارير المتكاملة، أمر مهم لفهمهم للأعمال التجارية وتخصيصها لرأس المال، كما أنهم يعتقدون أن العمليات الإدارية المنعكسة في هذا التقرير يمكن أن تدفع إلى تطوير أعمال أكثر استدامة واستقراراً على المدى الطويل.

يجب أن يكون دور المنظمة أو الشركة هو خلق قيمة بمسؤولية على المدى القصير والمتوسط والطويل. وهذا يتطلب الاتصال عبر مجموعة واسعة من الموارد والعلاقات (رؤوس الأموال الستة للمجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) التي تستخدمها المنظمة لخلق القيمة). يجب أن يمتد هذا التفكير المتكامل إلى كيفية مشاركة القيمة التي تم إنشاؤها بين مختلف أصحاب المصلحة من حيث توزيعات الأرباح، وتقدير سعر السهم، ومدفوعات الفوائد، والدفع، ومدفوعات

الموردين، والضرائب، والمبادرات المجتمعية، والتبرعات الخيرية. يوفر <IR>، المدعوم بالتفكير المتكامل، البصيرة المطلوبة عبر مجموعة معلومات أوسع أثناء التطلع إلى المستقبل، بالاعتماد على نموذج أعمال المنظمة في سياق بيئتها الخارجية. <IR> تعد التقارير الأوسع نطاقاً والمتعددة رأس المال هي مستقبل تقارير الشركات ويجب أن تكون أساس التقارير الداخلية التي تركز على نجاح الأعمال على المدى الطويل. يسمح إطار العمل للتقارير المتكاملة للمؤسسات بالتركيز على تقرير الشركة فيما يخص أساسيات ممارسة الأعمال التجارية الجيدة لمستثمريها مع الاهتمام أيضاً بالعملاء والموظفين والمنظمين وأصحاب المصلحة الآخرين، ويتم إنشاء التقرير المتكامل حول ثلاثة أسئلة: (Australian institutes of company direction, 2019)

١. ما هي استراتيجية الشركة ومخاطرها وفرصها؟
 ٢. كيف التقرير عن الحوكمة ونموذج الأعمال؟
 ٣. مع أي الموارد والعلاقات القوية التي تضمن النجاح المدى الطويل؟
- في عام ٢٠١٧ نشر الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC دراسة بعنوان "فوائد الإبلاغ المتكامل <IR> وخلق قيمة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التفكير المتكامل" (IFAC, 2017:4).

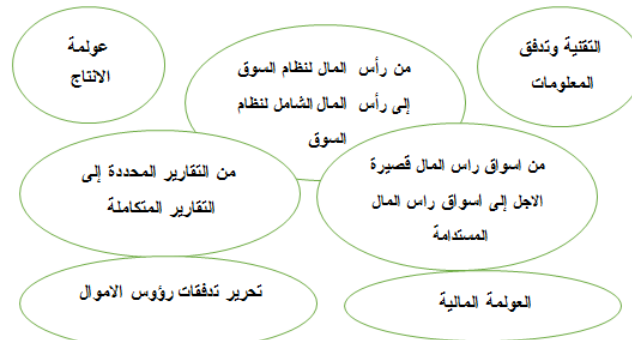
من الأمور المهمة لبدء التفكير في ضوء التقارير المتكاملة "IR" السؤال، كيف تخلق الشركات الصغيرة والمتوسطة القيمة؟ تخلق الشركات الصغيرة والمتوسطة القيمة بطرق مختلفة. تراكم رأس المال، خلال الأرباح وتوزيعات الأرباح للمالك (الملاك) والمساهمين وهذا أيضاً يتطلب تقديم قيمة للآخرين، بما في ذلك:

١. العملاء، عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المرغوبة.
 ٢. الموظفين، عن طريق توفير مكان رائع للعمل.
 ٣. المجتمع، عن طريق خلق فرص العمل.
- بالنسبة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا يتم تسجيل القيمة التي تم إنشاؤها أو شرحها بشكل كافٍ في التقارير المالية، مثل الملكية الفكرية والعلاقات مع العملاء والموردين ورأس المال البشري والعلامة التجارية والسمعة. تظهر الميزانية العمومية عادة نسبة صغيرة فقط من القيمة الجوهرية والحقيقية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة ذات تقنية عالية أو منخفضة، في اقتصاد متطور بشكل جيد أو ناشئ، فإن الجوانب المختلفة حول كيفية إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة القيمة بمرور الوقت أمر شائع فإن ذلك يحتاج إلى الآتي:
- يحتاج إلى رأس مال مالي: لن تعيش الشركة الصغيرة والمتوسطة لفترة طويلة بدون رأس مال: الديون أو حقوق الملكية أو بشكل عام كلاهما. سواء كان ذلك من العائلة أو الأصدقاء أو أصحاب رؤوس الأموال أو التمويل الجماعي أو البنوك أو الأسواق أو أي مكان آخر، أي تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المال لخلق القيمة.
 - يعتمد على ركائز أو موارد وعلاقات أخرى: رأس المال المالي ليس سوى جزء من قضية خلق القيمة، إذ سيُتأثر المدى الذي يمكن أن تخلق فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة قيمة بمرور الوقت إلى حد أكبر أو أقل بالتوافر المستمر والجودة والسعر لمجموعة كاملة من الموارد والعلاقات، أو "رؤوس أموال متعددة". على سبيل المثال، تتوقع الشركة المصنعة التي استثمرت في التدريب لتطوير قوتها العاملة في مجالات محددة مثل إدارة الجودة أن ترى إنتاجية أعلى في أرض المصنع وكفاءة أكبر.

- تعمل في سياق البيئة الخارجية وتتفاعل معها: تتواجد الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق دائم التغير وتتفاعل مع عوامل خارجية لا حصر لها تشكل معاً بيئتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية والسوقية والتكنولوجية، التي بدورها تؤثر على قدرتها على خلق القيمة. على سبيل المثال، تقدم التكنولوجيا الفرص وكذلك المخاطر. بالنسبة للبعض الشركات الصغيرة والمتوسطة، قد تكون التكنولوجيا هي المفتاح لقيمتها الفريدة في السوق.
- خلق القيمة لنفسها، فإنها تخلق، وقد تدمر أحياناً، دائماً ما يتم إنشاء القيمة بشكل مشترك. مثل طرفي الصفقة، لن يقوم أي من الطرفين بإغلاق الصفقة ما لم يدرك أن هناك قيمة فيها لنفسه. على سبيل المثال، قد تؤثر الممارسات البيئية السيئة، مثل إدارة المياه والنفايات على قدرة المصنع على الوصول إلى المياه النظيفة اللازمة للإنتاج في المستقبل. على الرغم من أن هذه الجوانب مشتركة بين جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن كيفية القيام بذلك أمر ضروري. تدرس كل منظمة هذه العوامل وتديرها وتجمعها في ظروفها الخاصة التي تجعلها فريدة من نوعها. التقارير المتكاملة (IR) هي طريقة فعالة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على فهم وإدارة كيفية إنشاء القيمة بشكل أفضل.

٦-١ العولمة ورؤية مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي IIRC:

يرى الباحثان إن العولمة قد أثرت على نوعية المعلومات التي تحتويها التقارير التي من المفترض أن يفصح عنها لأي مؤسسة، وإن المحاسبة كنظام للمعلومات أصبحت أداة دولية تساعد الشركات والمنشآت في المحافظة على أموالها وحقوقها مع الآخرين، وبما أن المحاسبة تتضمن العديد من الإجراءات والطرق التي قد تختلف من بيئة إلى أخرى فكان هناك حاجة دائمة إلى المحاسبة وتقاريرها التي تتكيف مع أي متغيرات في بيئة مالية معينة. وبلا حظ أن هناك طلب كبير على المحاسبة وخصوصاً من قبل الشركات العابرة للقارات، وهذا الطلب قد دفع بالمحاسبة نحو التأثير في العولمة، وعليه يرى العديد من الباحثين إن رؤية مجلس الإبلاغ المتكامل أصبحت هي تخصيص رأس المال بكل أنواعه الستة (المالي، المصنع، الفكري، البشري، الاجتماعي، الطبيعي) للمؤسسات ومنها المصارف المركزية وبورصات الأوراق المالية وتوجيه المؤسسات الأخرى لتحقيق أهداف أوسع من الاستقرار المالي والتنمية المستدامة من خلال التفكير المتكامل والإبلاغ المتكامل وكما في الشكل (1) الآتي:



الشكل (1) العولمة ورؤية مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بتصريف بالاعتماد على: السلطاني، سكة سوادي وادي، (٢٠١٨)، الإبلاغ المتكامل ودوره في تعزيز قرارات الاستثمار - دليل استرشادي مقترح للتطبيق في البيئة العراقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٦٩-٧٠.

ولذلك يدعو المجلس إلى IIRC إلى التحولات الآتية: (السلطاني، ٢٠١٨: ٦٩-٧٠) أولاً: التحول من نظام سوق رأس المالي إلى نظام السوق الرأسمالي الشامل، إذ يشجع المجلس (IIRC) الحكومات والمصارف المركزية وبورصات الأوراق المالية وواضعي المعايير إلى الاعتراف بالترابط بين التمويل والمجتمع والمعرفة وتضمن أنظمة الحكم والإبلاغ عن ذلك لتمكين التفكير المتكامل وتقديم الإبلاغ المتكامل ليصبح النهج الرئيسي. ثانياً: التحول من أسواق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى أسواق رأس المال المستدامة لوضع حد لنظم الحوافز التي تدعم التفكير قصير الأجل وعملية صنع القرار، إذ يشجع المجلس (IIRC) الأخذ بالإبلاغ الذي يركز على الاستراتيجية وتخصيص الموارد وإنشاء القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ثالثاً: التحول من إعداد التقارير محدودة البيانات إلى إعداد الإبلاغ المتكامل، ويقود المجلس IIRC حملة واسعة تسعى إلى إحلال نظام الشركات المشمولة بالإبلاغ المتكامل وواضعي السياسات لإزالة جميع الحواجز التنظيمية لاعتمادها والأخذ بسياسات تتفق مع مبادئها المتمثلة بربط المعلومات مع الموارد المتعددة والتوجه إلى المستقبل. ويعكس إطار IIRC إلى الإسراع في تطوير تقارير المؤسسات ليعكس التطور في ادائها المالي والإبلاغ عن الاستدامة، إذ تم إعداد الإبلاغ المالي في جنوب أفريقيا والبرازيل بشكل إلزامي منذ عام ٢٠١٠، إذ أشارت العديد من الدراسات سعي أغلب دول العالم لإعداد هذه التقارير للوصول إلى الإبلاغ المتكامل لما يحققه من فاعلية في صنع القرار وتعزيز السمعة التجارية وعدم التركيز على بعض المحددات الداخلية فقط، وبناءً على ذلك إن مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي IIRC وبالتعاون مع مبادرة الإبلاغ العالمية GRI ومجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB يتكاملون في الهدف لإعداد الإبلاغ المتكامل الذي يشمل المعلومات المالية وغير المالية حول الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية وتخصيص الموارد فيها بما يساعد أصحاب المصلحة على فهم كيفية إنشاء القيمة فيها.

١- ٧ تجارب التقارير المتكاملة في الصناعة المصرفية:

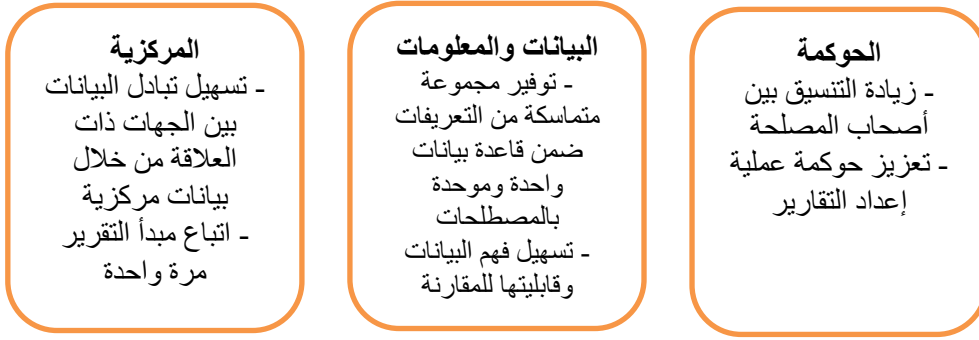
تبنت العديد من الدول في قطاعاتها المختلفة تطبيق التقارير المتكاملة، ومن هذه القطاعات هو القطاع المصرفي، فهناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع بشكل دقيق منها دراسة قدمها (Carol Adams, 2013) حددت في ضوئها أن هناك أسباب وجيهة للبنوك لاعتماد التقارير المتكاملة والتفكير فيما وراء متطلبات الامتثال لها، وسعت الدراسة إلى تبني القطاع المصرفي للمصارف من إعداد التقارير المتكاملة، فضلاً عن القيام بتبسيط الضوء على التقارير المتكاملة لمجموعة (Standard Bank Group) في جنوب إفريقيا التي تنتهج نهجاً أو توجهاً استراتيجي مترابط المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصلحة. تلاحظ IIRC أنها تحدد بوضوح كيفية قيام البنك بتوليد الإيرادات، والمخاطر الرئيسية التي يواجهها في القيام بذلك والتأثير المحتمل لقوى السوق عليه. ووفقاً لـ (Russell Picot) وهو كبير مسؤولي المحاسبة في HSBC (بنك استثماري بريطاني متعدد الجنسيات وشركة قابضة للخدمات المالية)، عن فوائد التفكير المتكامل المطلوب لإعداد التقارير المتكاملة (الموارد والعلاقات المترابطة فيما بينها مثل المالية، تصنيعية، بشرية، فكرية، اجتماعية، طبيعية)، إذ سلط الضوء على دور التقارير المتكاملة في تركيز المناقشة على نموذج الأعمال والتوجه الاستراتيجي طويل المدى. ويشدد بشكل خاص على فوائد القدرة على التعبير عن

أهداف نموذج العمل بوضوح وإيجاز، وهذا ممكن أن يقال عنه "يمنح الموظفين في القطاع المصرفي جوهر ما يحاولون تحقيقه، ومن ثم فإن HSBC يتحدث عن التقرير المتكامل الجاري إعداده، فضلاً عن تقريره السنوي أي هناك تقارير عدد (2). الأول تقرير مالي تقليدي يعتمد معايير إبلاغ محاسبية مثل IAS & IFRSs والثاني تقرير متكامل لكن يركز على الاستدامة فقط في الصناعة المصرفية الذي يعتمد على بعض المعايير أيضاً مثل GRI-G4، إلا أن هذه الفكرة تعمل على عرقلة الأداء المصرفي إلى حد معين.

إلا أن هناك احتمال في السنوات القليلة القادمة من الممكن أن يتم استخلاص المعلومات من التقارير السنوية وتقارير الاستدامة ذات الصلة بـ IR مع معلومات إضافية حول نموذج الأعمال والاستراتيجية طويلة المدى مع معلومات تهم المستثمرين غائبة عن التقارير الحالية، ويتم توحيدها في تقرير متكامل واحد في ظل إطار IIRC، وهذا قد يتطلب مزيداً من الموارد، ولكنه سيحقق فوائد في الطريقة التي يفكر بها البنك في قيمته واستراتيجيته ونموذج عمله والعلاقة بين رؤوس الأموال الستة

في ١٦ حزيران - ١١ تموز ٢٠٢١ قدم الاتحاد المصرفي الأوروبي The European Banking Federation (EBF) والرابطة الأوروبية للبنوك التعاونية The European Association of Co-operative Banks (EACB) والرابطة الأوروبية للمصارف العامة European Association of Public Banks (EAPB) والمجموعة الأوروبية للدخار والخدمات المصرفية للأفراد (ESBG) من الصناعة المصرفية الأوروبية، رداً بشكل فردي على مشاوره The European Banking Authority (EBA) الهيئة المصرفية الأوروبية حول جدوى نظام إبلاغ متكامل لإعداد التقارير التنظيمية للمصارف بشكل عام، إذ أكدت هذه الجهات على مدى أهمية تحسين كفاءة إعداد التقارير في أوروبا، إذ تدعو الصناعة المصرفية إلى إنشاء إطار عمل متكامل وموحد للإبلاغ عن البيانات من أجل تحسين جودة البيانات مع تقليل عبء الإبلاغ عن الصناعة دون تقليل محتوى المعلومات للسلطات. ترحب الجمعيات المصرفية بالعمل الذي أنجزته جمعية المحاسبين القانونيين بالتنسيق مع جميع الجهات الأخرى ذات الصلة، من أجل تقييم جدوى نظام الإبلاغ المتكامل بالطريقة التي تلتزم البنوك في أوروبا بقوة بالعمل معاً والعمل مع جميع السلطات لتحويل هذه الرؤية إلى واقع يطبق في كل القطاعات بشكل عام والمصارف بشكل خاص من خلال حل فعال حول المبادئ الآتية: (www.ebf.eu)

١. مبدأ تعريف واحد للمصطلحات: استخدام قاموس مصطلحات واحد مع جميع تعريفاته.
٢. مبدأ التقرير واحد وتبادل المعلومات: ينتج عنه تحسين إمكانية التشغيل للبيانات قطاعياً وتسهيل تبادل البيانات بين الجهات من خلال بيانات مركزية، باتباع "مبدأ التقرير مرة واحدة".
٣. مبدأ تحسين الحوكمة: بما في ذلك أصحاب القطاع بصفتهم صاحب المصلحة الرئيسي في كل حالة يستجد بها زيادة في طلب معلومات أكثر تفصيلاً والشكل (2) الآتي يوضح تلك المبادئ.



الشكل (2) مبادئ EBA للتقارير المتكاملة في المصارف

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بتصرف بالاعتماد على:

Integrated Reporting System: Eba Feasibility Study at A Glance,
<https://www.eba.europa.eu>.

علاوة على ذلك، تدعو الصناعة المصرفية السلطات إلى أن تستهدف كأول إجراء ملموس إنشاء اللجنة المشتركة بمشاركة الصناعة (تنسيق مشترك) للبدء في توجيه الجوانب الرئيسية لنظام الإبلاغ المتكامل الخاص بالمصارف، إذ يعد التشغيل المناسب وفي الوقت المناسب للجنة المشتركة أمراً أساسياً للمضي قدماً بالمشروع والبدء في تقييم جميع الجوانب الفنية من خلال تطوير قاموس واحد للمصطلحات المستخدمة في الإبلاغ المتكامل، فضلاً عن دراسة التحديات الحالية والحلول المحتملة، وهذا هو حجر الزاوية لإطار عمل الاتحاد الأوروبي المتكامل والموحد، وبالتالي فهو يمثل الأولوية القصوى للعمل.

مما تقدم يرى الباحثان أنه من الممكن إعطاء خصائص أو سمات معينة عن التقارير المتكاملة في القطاع المصرفي وكالاتي:

١. يتكون التقرير المتكامل في المصارف بشكل عام من الآتي:

أ. إبلاغ مالي (قائمة الدخل، قائمة الدخل الشامل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية... الخ) التي يتم إعدادها حسب المعايير المحاسبية المتبعة في تلك الدولة.

ب. إبلاغ مستدام يكون حسب معايير معينة خاصة بالقطاع المصرفي مثل معايير (GRI) التي يتم انتقاء بعض المعايير منها وليس جميعها و(SASB) والتي تشمل (11) قطاع منها المصارف Commercial Banks-FN-CB.

ت. تقارير حوكمة خاصة بالقطاع المصرفي وبالأخص فيما يتعلق بالمخاطر النظامية وغير النظامية للمصرف وكيفية إدارتها.

ث. تقرير لإدارة والذي يشمل على سبيل المثال توضيح للاستراتيجية الخاصة بالمصرف ورسالته.

ج. تقرير مراقب الحسابات لكل ما تم ذكره من تقارير سابقة.

٢. يجب أن يتسم التقرير المتكامل للمصرف بالخصوصية التي تعكس الخدمات المصرفية المقدمة من قبله على عكس باقي القطاعات ومنها الصناعية، فلكل قطاع هناك خصوصية في تقريره المتكامل.

٣. يجب أن يعتمد التقرير المتكامل في المصارف على معايير (مالية وغير مالية) دولية تعمل على تطبيقها الدولة التي يعمل فيها المصرف، وهذا من شأنه يحقق العالمية للمصرف.
٤. يجب أن يوضح التقرير المتكامل نموذج أعمال المصرف، أي كيفية خلق أو تعزيز قيمته من خلال التفكير المتكامل الذي من خلاله يبين آلية تحويل موارد المصرف (المدخلات) رأس المالي المالي، والفكري، البشري، الاجتماعي، البيئي، التصنيعي "رؤوس الأموال الستة" وما هي الأنشطة (العمليات التشغيلية) التي من خلالها يقوم المصرف بتوظيف هذه الموارد لكي يخرج بنتائج (مخرجات) تعمل على إضافة قيمة للمصرف.
٥. يجب أن يتسم التقرير المتكامل للمصرف بالوضوح والدقة والايجاز وبما يتماشى مع الإطار الذي قدمه (IIRC) وأن يتم توظيفه حسب خصوصية عمل المصرف.

المحور الثاني: التقارير المتكاملة وتأثيرها في قيمة الصناعة المصرفية والتماثل المعلوماتي:

١-٢ مفهوم عدم تماثل المعلومات:

يُعرف عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بأنه: معرفة الإدارة أو الأطراف الداخلية بمعلومات حول الأداء الاقتصادي والمستقبلي للشركة، إما بشكل يفوق حيازة الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين، وإما بشكل يجب عنها تلك المعلومات، أو إنها عدم المساواة بامتلاك معلومات معينة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي تتمكن الإدارة بشكل عام بهذه الحالة من تحقيق عائد غير عادي نتيجة امتلاكها ميزة معلوماتية (السيد، ٢٠٠٥: ٧)

١-١ أنواع عدم تماثل المعلومات وطرق قياسها:

يعرض الفكر المحاسبي نوعين من عدم تماثل المعلومات بشكل عام هما بالآتي: (عبدالله، ٢٠٢٠: ١٦-١٧)

١. مشكلة الاختيار العكسي Adverse Selection: مثال على المقرض الذي قد يواجه مشكلة الاختيار العكسي نتيجة عدم امتلاكه المعلومات الكافية حول مردودية المشاريع الممولة وقد يختار المشاريع الخطأ (مشكل سابق للتعاقد).
٢. المخاطر الأخلاقية (التصرفات الخفية) Moral Hazard: إذ يستطيع المقترض بعد حصوله على القرض أن يستثمر في عدة مشاريع، وهذه المشاريع تختلف من حيث المردودية بعدّها تخضع لقوانين توزيع احتمالية مختلفة، يواجه المقرض خطر سوء النية من طرف المقترض إذا لم يكن باستطاعته معرفة وجهة القرض الذي منحه للمقترض وفي أي المشاريع تم استخدامه (أي مشكل لاحق للتعاقد).

٢-٢ انعكاسات مشكلة عدم تماثل المعلومات على كفاءة الأسواق المالية:

حسب النظرية الاقتصادية إلى تحليل الخيارات الاقتصادية في ظل مشكلة عدم تماثل المعلومات فإن اكتساب المقترض لمعلومات إضافية حول وضعيته وعدم التصريح بها للمقرض، يدفع المقرض إلى اتخاذ تدابير وآليات لحماية نفسه من الوقوع في الانعكاسات السلبية لمشكلة عدم تماثل المعلومات ولعل أثر ذلك على مستوى الأسواق المالية يبرز من خلال ما يأتي: (عبدالحفيظ، ٢٠١٦: ٤٠-٤١)

١. ترشيد القروض (تقنين الائتمان) Rationing loans:

عند حصول المقرض على المعلومات المتاحة بخصوص المقترضين، فإنه يسعى لفرض معدل فائدة أعلى على المشاريع ذات المخاطر المرتفعة، لكن في ظل عدم تماثل المعلومات قد يكون لمعدل الفائدة الية عكسية للفرقة بين المقترضين الجيدين والسئيين، إذ أن فرض معدلات فائدة مرتفعة على المشاريع ذات المخاطر المنخفضة (المقترضين الجيدين) سيدفع بهم إلى الامتناع عن الاقتراض، لكن ليست هذه المشكلة الوحيدة للمقرض (بل سيمول محفظة قروض مرتفعة المخاطرة) لأنه فقط ستبقى المشاريع ذات المخاطرة المرتفعة (المقترضين السيئين). إن المشكل الأساس للمقرض ينشأ عندما لا تستطيع المشاريع ذات المخاطرة المرتفعة تحقيق أرباح من خلال معدل الفائدة السائد ويقع المقرض في لغز ارتفاع معدل الفائدة (إقصاء المقترضين الجيدين) وانخفاض دخله المتوقع k وفي الحالة التي تفوق فيها الآثار الايجابية لمعدلات الفائدة المرتفعة (زيادة دخل المقرض من المشاريع الناجحة) الآثار السلبية لتمويل مشاريع ذات مخاطرة مرتفعة نكون بصدد ما يسمى بتقنين الائتمان الذي لا يعد آلية فعالة لكنه حل عملي للحد نسبياً من الخطر الذي يواجه المقرض.

٢. نظرية الإشارات Signals theory:

من الواضح أن المقترضين منخفضي المخاطر يتأثرون سلباً بنقص معلومات المقرض، ولتجاوز هذه المشكلة يعتمد على بعض الإشارات (Signals) ذات المصادقية، التي يكون مصدرها الاصداء المتتالية من المشروع من أجل تجازو الرفع من معدل الفائدة بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات. تعد هذه الاستراتيجية منخفضة التكلفة وبالإمكان تطبيقها مع أي مقرض مهما كانت نوعية مشروعه. الإشارات تعد حلاً جزئياً لمشكلة نقص المعلومات ولنفتراض أن المشاريع السيئة يتصرف أصحابها مثل أصحاب المشاريع الجيدة ما داموا يحصلون على أرباح ومن بين الإشارات التي يستعملها المقرض:

أ. الضمانات: الضمان هو من ممتلكات المقرض التي تحول للمقرض في حالة العجز أو التوقف عن التسديد في ظل مشكلة الاختيار العكسي، والمستفيد الأساسي من هذا الوضع هم المقترضون الجديون على أساس أن منح الضمانات يعطي الانطباع حول نوعية المشروع، وبالتالي عدم تحملهم لمعدلات فائدة مرتفعة طالماً إن الضمان يغطي على مسؤولية المقرض في حالة حدوث نتائج غير مرغوبة، أيضاً فإن مشكلة المقرضين المستعدين لمنح الضمانات يتمتعون باحتمالات نجاح مرتفعة بينما يحاول المقرضين السيئون أن يظهروا في مثل وضع المقرضين الجيدين ويتصرفون بمثل تصرفاتهم إلى غاية حد معين (إلى غاية تلاشي الربح الذي من الممكن أن يحققوه)، إن الضمانات تمثل إشارة فعلية عندما يضطر المقرضين السيئون إلى الانسحاب من السوق وهذا من شأنه أبعاد أي مشكلة تتعلق بعدم تماثل المعلومات.

ب. استعمال التمويل الذاتي: يُعد الاعتماد على التمويل الذاتي إشارة أخرى للفرقة بين نوعية المقترضين، إذ ترتفع الثقة في المقرضين الذين يعتمدون على جزء أكبر من التمويل الذاتي لمشاريعهم ما يعطي الانطباع بارتفاع احتمال نجاح مشاريعهم.

٣. الأدوات التمويلية البديلة Alternative Financing Instruments:

في عقود التمويل، يحتاج المقرض إلى تقييم قدرة المقترض على تحقيق تدفقات نقدية كافية لتسديد أقساطه ومن الطرق المعتمدة للحد من المشاكل المتعلقة باكتساب المعلومة ربط قدرة المقترض على تسديد جزء من ممتلكاته بما يسمح بانتاج تدفقات بدرجة عالية من الثقة بغض النظر عن فاعلية أو سلوك المقرض وهذا ما يطلق عليه بالهندسة المالية مثال ذلك:

أ. التوريق: يقوم المقرض بعزل بعض الأصول المضمونة الدخل (الذمم التجارية مثلاً) وبيعها بعد توريقها، وبالتالي التفريق بين الخطر العام للمؤسسة وخطر الأصول المورقة بما يسمح للمقترض بالحصول على القروض منخفضة التكلفة (معدل فائدة منخفض) مقارنة بالقروض العامة للمؤسسة.

ب. عقد الإيجار: يسمح عقد الإيجار للمستاجر (المقترض) باستعمال أصول مملوكة لطرف آخر للمؤجر (المقرض) الذي يملط قانونياً الأصل ويحصل على دفعات دورية، يتمثل ضمان هذا العقد في الأصل بحد ذاته، إذ يمكن للمقرض تملك الأصل في حالة توقف المقترض عند التسديد.

٤. الآليات الردعية Deterrent Mechanisms:

يرى البعض ضرورة إدخال عقوبات ردعية على المقترضين الذين يتسبون في إحداث نتائج غير مرضية للمقرضين بسبب احتكارهم للمعلومات وإخفاؤها على المقرضين، إذ أن المطلوب هو الحفاظ على سمعة المؤسسة (المقترض) من أجل الحصول على قروض جديدة، وإلا فإن الماضي السيء للمقترض لن يسمح له بالحصول على تمويل مجدداً بما يحد من قدرة هؤلاء المقترضين على الوصول إلى تمويل مشاريعهم مستقبلاً.

٣-٢ التقارير المتكاملة وعدم تماثل المعلومات في المصارف:

فيما يخص القطاع المصرفي أكدت دراسة (مخلوف، ٢٠١٩: ٦) إن مشكلة عدم تماثل المعلومات تؤثر على القيمة السوقية بشكل سلبي فكلما كانت المعلومات صحيحة وكاملة لدى جميع المستثمرين كانت ثقة المستثمرين أكبر، ومن أهم ما يمكن التركيز عليه أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والقيمة السوقية للبنوك التجارية بشكل إيجابي، مما يعني أن الزيادة في عدد الأعضاء المستقلين سيعمل على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي التأثير الإيجابي على القيمة السوقية للبنوك بحيث يستطيع المستثمرون الاعتماد عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة إلزام البنوك التجارية المدرجة في البورصة الأردنية بنشر المعلومات المهمة باتخاذ القرار بالنسبة للمستثمرين بشكل عادل وكامل دون تظليل لجهة أخرى وتطبيق قواعد حوكمة البنوك للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. بشكل أكثر تحديداً فقد أكد (Bijlmakers, 2018) في دراسة قام من خلالها بفحص آثار إصدار تقرير متكامل عن قيمة الشركة لمجموعة مختارة تتراوح (50) مجموعة مصرفية أوروبية للفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٦، إذ بينت النتائج بأن جودة الأرباح تتأثر من خلال العلاقة الإيجابية بين التقارير المتكاملة وقيمة الشركة أي إن جودة الأرباح تقوي العلاقة الإيجابية بين التقارير المتكاملة وقيمة الشركة، وإن هناك طريقتان لقياس قيمة الشركة: (Bijlmakers, 2018:4)

١. القياسات المحاسبية.

٢. القياسات القائمة على السوق، والآتي شرح موجز عن هذه الطرق:

يقوم القياس المحاسبي بتقييم ربحية المنظمة على المدى القصير ويتم انتقاده بشكل عام لكونه يتطلع إلى معلومات حالية وتاريخية، وأن القياسات القائمة على المحاسبة فعالة في قياس ربحية الأعمال، ولكن الجوانب المستقبلية الوحيدة لطرق القياس هذه هي الاستهلاك والإطفاء. من أمثلة القياسات المستندة إلى المحاسبة ROE (العائد على حقوق الملكية) و ROI (العائد على الاستثمار) و EPS (العائد على السهم). هذا من جهة ومن جهة أخرى يأخذ القياس القائم على السوق الأداء السابق أو الحالي كأساس له، لكنه يركز على توقعات المساهمين طويلة الأجل حول أداء الشركة، نظراً لأن توقعات المستثمرين بشأن الأداء المستقبلي مهمة جداً، ويستخدم القياس القائم على السوق لقياس قيمة الشركة. تشمل أمثلة القياسات المستندة إلى السوق القيمة السوقية المضافة (MVA) و Tobin's Q والعائدات غير الطبيعية (RET). لقياس قيمة الشركة والهدف توفير نظرة ثاقبة لتأثير التقارير المتكاملة على قيمة الشركة، من أجل المساهمة في المعرفة الموجودة في الصناعة المصرفية الأوروبية وبناءً على الأدبيات الحالية، من المتوقع أن يؤدي إصدار التقارير المتكاملة إلى التخفيف من عدم تماثل المعلومات Asymmetry of Accounting في السوق بين المنظمات التي تصدر التقرير المتكامل وأصحاب المصالح بشكل خاص حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات أفضل. نظراً لأن إصدار تقرير متكامل هو عمل طوعي لدى أغلب الدول، فمن المتوقع أن تؤدي المنظمات التي تصدر تقريراً متكاملأ أداءً جيداً على مستوى متكامل وترغب في توصيل هذا الأداء مما سيؤدي هذا إلى تحقيق مستوى عالٍ في جودة الأرباح، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة. وفي دراسة (Gámez & García, 2017:2) أكد فيها أن هناك ارتباط بين مسألة عدم تناسق المعلومات وإعداد تقرير متكامل في المنظمات، إذ أن الأخير يساعد من تخفيف حالة عدم تماثل المعلومات من خلال عدة مجالات منها ، التخفيف من مشاكل الوكالة، وتسهيل اتخاذ قرارات الشركات وتحسينها لتقليل الفروقات في المعلومات بين المستثمرين. علاوة على ذلك يظهر ذلك بشكل واضح في البلدان التي تتمتع بحماية قوية للمستثمر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن الشركات التي تبلغ عن جودة أقل للمعلومات المالية يكون لها تأثير منخفض على المعلومات غير المتماثلة مقارنة بالشركات التي لديها تقارير متكاملة. وفي دراسة أخرى لـ (Akker, 2017:2) أكد فيها أن التقارير المالية التقليدية فشلت في توضيح الآثار الاقتصادية الكامنة وراء ابتكارات الأعمال والتغيرات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والبيئية وغيرها في الوقت المناسب للمنظمة، لذلك هناك طريق جديد للشركات للإبلاغ عن ذلك وهو التقارير المتكاملة، إذ يعطي نظام التقارير الجديد نظرة شاملة عن الشركة ودمج المعلومات غير المالية مع المعلومات المالية المعلومات في تقرير واحد وبما يقلل من حالة بعدم تناسق المعلومات، إذ ثبت من خلال دراسته لعدة شركات أن هناك علاقة عكسية بين كل من مستوى إعداد التقارير المتكاملة ومستوى حالة عدم تماثل المعلومات. وفي دراسة أخرى لـ (Sriani & Agustia, 2020)، إذ ركزت هذه الدراسة على علاقة التقارير المتكاملة ربع السنوية مع مسألة عدم تماثل المعلومات في العديد من القطاعات ومنها المصارف، ووجد أن هناك تأثير ضعيف جداً للتقارير المتكاملة ربع السنوية على مسألة عدم تماثل المعلومات وإن المقارنة تكون أكثر دقة فيما لو كانت التقارير المتكاملة سنوية.

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

١. إن تبني القطاع المصرفي للتقارير المتكاملة يجعله أكثر جاهزية لمواجهة التطورات الحاصلة في بيئة العمل خصوصاً في ظل اقتصاد السوق ويساعد على تحقيق العالمية له.
٢. التقارير المتكاملة تعد أحد الحلول المهمة للحد أو تقليل حالة عدم تماثل المعلومات للقطاعات كافة وللقطاع المصرفي خاصة.
٣. هناك انتقادات واسعة من عدد من الكتاب حول محدودية التقارير المالية، إذ لا توفر ما يكفي من المعلومات غير المالية تفيد بتقييم أداء المصارف وما هي مسببات القيمة له.
٤. هناك اختلاف بين التقارير المالية التقليدية وتقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة، فالأخير هو الأشمل، إذ يحتوي على المعلومات المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الدخل الشامل، توزيعات الأرباح،... الخ) ومعلومات عن الاستدامة ضمن معايير معينة مثل GRI، SASB، فضلاً عن تقرير الحوكمة وتقرير الإدارة وغيرها من توضيحات.
٥. تعد التقارير المتكاملة وسيلة لتوصيل معلومات استيراجية عن المصرف ومعلومات مالية وغير مالية عن الأداء الكلي للمصرف الذي يصب في خدمة أصحاب المصلحة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم والوقوف على مدى قدرة المصرف على خلق القيمة الشاملة في المدى القصير والطويل.
٦. إن تجارب الدول الأوروبية وغيرها في مجال التقارير المتكاملة في العقد الأخير من القرن العشرين في تطور مستمر، فهي تسير في اتجاه دعم دور المحاسب المالي بشكل خاص لإنتاج معلومات متكاملة مالية وغير مالية لخدمة أصحاب المصلحة في المصارف بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

المقترحات:

١. ينبغي على المصارف بكوادره العاملة وخاصة من المحاسبين إدراك أهمية التقارير المتكاملة في عمل المصرف كتوجه حديث للمصارف العالمية.
٢. ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال التقارير المتكاملة وخاصة في القطاع المصرفي وما هي المقومات اللازمة لذلك من حيث الأمور الفنية، التقنية، الإدارية، المعرفية، القانونية.
٣. ضرورة قيام المصارف وخاصة في الدول النامية تبني التقارير المتكاملة لأنه يوفر مرونة كبيرة لها في عرض معلوماتها بما يتلائم مع احتياجات ورغبات أصحاب المصلحة فيها عن كيفية إدارة موارده ومدى تماشيها مع نموذج أعماله بالطريقة التي يعكس بها نشاطه المالي وغير المالي في المدى القصير والمتوسط والطويل.
٤. ضرورة أخذ الجامعات والمعاهد والمنظمات المهنية بالمحاسبة دورها الحقيقي في تبني التقارير المتكاملة من خلال عقد الندوات والدورات التدريبية لتنمية المعرفة والقدرات على تبني هذا المدخل الجديد.
٥. ضرورة قيام الكادر المحاسبي المصرفي وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة بإعداد خطة فعالة ووضع استراتيجية شاملة لتسهم في الحد من عدم تماثل المعلومات المالية وغير المالية التي يتضمنها التقرير المتكامل.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. إبراهيم، طارق وفيق، (٢٠١٩)، أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيل في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ١، العدد ٢٤، مصر.
٢. السلطاني، سكتة سوادى وادي، (٢٠١٨)، الإبلاغ المتكامل ودوره في تعزيز قرارات الاستثمار - دليل استرشادي مقترح للتطبيق في البيئة العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٣. السيد، صفاء محمود، (٢٠٠٥)، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد ١٩، العدد ١.
٤. الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، (٢٠١٨)، دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً للتقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات، جامعة السويس، مصدر الكتروني.
٥. عبدالحفيظ، مارزي، (٢٠١٦)، أثر مشكلة عدم تناظر المعلومات على كفاءة الأسواق المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد ٦، جامعة بشار، الجزائر.
٦. عبدالله، إيهاب مكي محمد، (٢٠٢٠)، دور المراجع الخارجي في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد ٢٥.
٧. عبدو، أحمد عبدالله خليل، (٢٠١٨)، استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي البيئي، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة مدينة السادات، مصر (مصدر الكتروني).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

8. Adams, C.A., (2015), The International Integrated Reporting Council: a call to action, Critical Perspectives on Accounting 27, 23-28.
9. Adams, Carol, (2013), The banking sector and integrated reporting: focus on HSBC, <https://drcaroladams.net/the-banking-sector-and-integrated-reporting-focus-on-hsbc/>
10. Akker, M.V., (2017). The association between integrated reporting and information asymmetry. Accounting, Auditing and Control.
11. Australian institutes of company direction, (2019), The benefits of integrated reporting for your board, <https://aicd.companydirectors.com.au>.
12. Bijlmakers, Levi, (2018), The influence of Integrated Reporting on Firm Value An Application to the European Banking industry.
13. Doni, F., Larsen, M., Bianchi Martini, S. & Corvino, A., (2019), Exploring integrated reporting in the banking industry: the multiple capitals approach, Journal of Intellectual Capital, Vol. 20, No. 1, pp. 165-188. <https://doi.org/10.1108/JIC-11-2017-0146>.
14. Eccles, Robert G., (2019), What The World Can Learn From The Japanese Experience In Integrated Reporting.
15. García-Sánchez, I. M. & Noguera-Gámez, L., (2017). Integrated reporting and stakeholder engagement: The effect on information asymmetry. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 24(5), 395-413.
16. <https://www.forbes.com/sites/bobeccles/2019/07/09/what-the-world-can-learn-from-the-japanese-experience-in-integrated-reporting/?sh=258530836fcb>.
17. <https://www.integratedreporting.org/resource/international-irframework>
18. IFAC, (2017), the benefits of integrated reporting, <IR> creating value for smes through integrated thinking, <https://www.integratedreporting.org/>
19. IIRC & Value Reporting Foundation, (2021), Transition to integrated reporting-A guide to getting started. https://www.integratedreporting.org/wpcontent/uploads/2021/09/Transition-to-integrated-reporting_A-Getting-Started-Guide.pdf
20. Integrated Reporting System: Eba Feasibility Study at A Glance) <https://www.Eba.Europa.Eu>.
21. Mrigakshi das, (2015), Integrated reporting: some research issues, <https://www.researchgate.net/publication/286131418>

22. Nick Topazio, (2019), How Integrated Reporting <IR> can benefit your organization, ACMA CGMA, Associate Technical Director-Management Accounting, Association of International Certified Professional Accountants, <https://2u.pw/QFnNj>.
23. Robert G. Eccles, Michael P. Krzus & Carlos Solano, (2019), The Quality of Integrated Reporting Around the World, <https://clsbluesky.law.columbia.edu/2019/04/23/the-quality-of-integrated-reporting-around-the-world/>
24. Robert, Eccles, Beiting, (2016), The Landscape of Integrated Reporting Massachusetts, <Http://www.Hbs.Edu/Environment/Doce>.
25. Sriani, D. & Agustia, D., (2020). Does voluntary integrated reporting reduce information asymmetry? Evidence from Europe and Asia. *Heliyon*, 6(12), e05602.
26. The Hongkong and Shanghai Banking Corporation, (2013), From Wikipedia, the free encyclopedia, https://en.wikipedia.org/wiki/The_Hongkong_and_Shanghai_Banking_Corporatio.
27. www.ebf.eu.

